



Housing & Development Bank  
بنك التعمير والإسكان



بنك التعمير والإسكان  
" شركة مساهمة مصرية "



القوائم المالية المستقلة  
عن الفترة المالية المنتهية في  
٣١ ديسمبر ٢٠١٥



تقرير مجلس الإدارة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٥

السادة المساهمين الكرام .....

يسرني بالنيابة عن اعضاء مجلس الادارة أن ألتقي بكم لأقدم لكم التقرير السنوي لبنك التعمير والاسكان الذي نستعرض من خلاله ابرز الانجازات التي حققها البنك خلال عام ٢٠١٥ والتي جاءت استمرارا للنهج الذي اتبعه البنك خلال السنوات السابقة ، حيث توجت بتحقيق البنك لنتائج مالية هي الاعلى منذ تأسيسه وذلك بفضل دعم وثقة عملاء البنك ومساهميه ، وخطه العمل والسياسات التي وضعتها إدارة البنك وعمل وجهد العاملين في تنفيذها وتحقيق اهدافها وذلك رغم استمرار تداعيات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء محليا او إقليميا او عالميا .

فعلى "الصعيد العالمي" وبحسب التقارير الدورية الصادرة عن البنك المركزي المصري ، شهد عام ٢٠١٥ تباطؤ في معدلات نمو الإقتصاد العالمي مع استمرار المخاطر التي تواجهه ، ويرجع ذلك إلى تضافر العديد من العوامل لعل أهمها تعرض الإقتصاد الأمريكي للانكماش وتراجع معدلات النمو الإقتصادي في كل من منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة ، بخلاف إقتصادات بعض الدول الناشئة وفي مقدمتها الصين التي عانت من اضطرابات أسواق الصرف وتراجع تدفق رؤوس الأموال في ظل حالة عدم التيقن بشأن توقيت رفع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية ، هذا بخلاف تباطؤ معدلات النمو أيضا بتلك الأسواق في ضوء إستمرارها في تنفيذ إصلاحات هيكلية للتحويل إلى نمو أكثر استدامة .

وعلى مستوى المعدلات العالمية للتضخم ومدى تأثيرها على قرارات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة ، تراجعت معدلات التضخم السنوي على المستوى العالمي كنتيجة لإنكماش الأسعار في معظم الدول الصناعية الكبرى ، بينما ارتفعت معدلاته على مستوى الإقتصادات الناشئة ، و انعكست تلك المؤثرات على السياسات النقدية الخاصة بتلك الدول ، حيث استمرت البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان في تطبيق سياسات من شأنها وصول معدلات التضخم إلى معدلاتها المستهدفة وبالتالي أبطت على أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند نفس مستواها الذي يقترب من الصفر ، إلى أن قام



